

وكان طبيعياً ان يعتمد الناس الى اختيار جديدة سلطات الاحتلال في تنفيذ مراسيمها . فظلوا في البداية يعبرون الحدود ، ذهاباً واياباً ، كأنما لا يعترفون بوجودها . وشدت السلطة مراقبتها على الحدود ، وكثفت دورياتها على طولها . ولما لم يرتدع الناس ، اعطيت الاوامر الى الدوريات باطلاق النار على العابرين . وقد قتل عدد كبير منهم عندها ، فعدل الناس عن العبور الحر وانتقلوا الى التسلسل . ولم يمض وقت طويل قبل ان يصبح هذا محقوفاً بمخاطر جسيمة ايضاً . فتنقلص الى اعمال التهريب ، ثم انقطع تماماً . وسرعان ما تعلم الناس ان الانتقال داخل الكيان ، دون تصريح عسكري ، يعني العقاب بالسجن او الغرامة المالية ، فلزموا حدودهم . ثم فقهوا ان ايواء اي متسلسل عبر الحدود قد يجلب عليهم الكوارث فتجنّبوه . ولكن اصرار القرويين على فلاحه حقولهم كان اكثر عنادا . وكانت حدود المناطق العسكرية ، كل واحدة ورقمها ، تفصل بين القرى وارضها المحكوم عليها بالمصادرة . وذهب المزارعون الى تلك الحقول ، كالعادة في كل موسم ، وكأنما شيئاً لم يحدث . ودهمتهم الشرطة العسكرية وساقبتهم الى قراهم . وعادوا الى الارض ، فاقفوا وعادوا المحاولة فاقفوا الى المحاكم وعوقبوا ، فانكفأوا . وقيل ان الامر متعلق بالاراضع العسكرية وبالظروف الامنية غير المستقرة بعد . وعليه فانه سيؤول بزوالها . واذا كانت هذه مراسيم طوارئ ، فمن طبيعتها ان تكون مؤقتة . وكذا الرضوخ لها . واذن ، فالفصل بين الفلاحين وارضهم مسألة عابرة ايضاً . والصبر مفتاح الفرج . ولم يقتنع الناس بان قوانين الطوارئ إنما توظفها سلطات الاحتلال في خدمة مصادرة الاراضي ، الا بعد حين . وعندها ، عم الارتباك ، وقوي الشك في المقولات ، وتضاربت التقييمات . مع ذلك لم يفقد الامل .

وبدأت سلطات الاحتلال عملية « تجميع » السكان والارض في السنوات الاولى لقيام الكيان . فضمت تجمعات قروية الى بعضها . خاصة حيث تخلف نفر من الاهالي دون الاكثرية . فاخذت بذلك عدداً منها ، كان مصيره النسف ومسح المعالم . واستتبع ذلك نزع واسع للملكية الاراضي في القرى المخلاة . كما ترتب عليه احياناً توزيع جديد للملكية في مراكز التجميع ، اتى على املاك الغائبين . ولكن الناس لم يروا في نقلهم الى اماكنهم الجديدة نهاية مطاف . كما لم يعتبروا نزع الملكية او إعادة توزيعها على يد سلطات الاحتلال ، الكلمة الفصل في الموضوع . فالملكية في عرفهم ، نزعها او منحها ، لها وجه آخر . والخروج عنه ، او عليه ، لا يمر دون سؤال . ومنهم من لا يزال يرى الاجراء مؤقتاً الى الآن (١٩٧٩) . ويبرز بين هؤلاء اهالي قريتي اقرت وكفر برعم . لقد اخلي سكان هاتين القريتين بعد الاحتلال مباشرة ، بحجة الدواعي الامنية . وهم ما زالوا يناضلون من اجل العودة الى بيوتهم ، رغم تهديمها ، والى اراضيهم ، رغم